ISSN: 2437-0525 / EISSN: 2602-5078

JBAES: مجلد (09)، عدد (02)، 2024، ص: 113-138

مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية

موقع المجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/

أثر تقلبات أسعار النفط على استدامة الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2021/2000)

The impact of oil price fluctuations on the sustainability of the general budget in Algeria for the period (2000/2021)

زيان الحاج* [1]، elhadjziane04@gmail.com

مسلم ابراهيم [2]، l.messellem@gmail.com

[1] طالب دكتوراه، MQEMADD، جامعة زيان عاشور الجلفة (الجزائر)

[2] أستاذ مساعد أ، MQEMADD، جامعة زيان عاشور الجلفة (الجزائر)

تاريخ الإرسال: 2023/08/14 **تاريخ القبول:** 2023/12/31 **تاريخ النشر:** 2024/01/18

ملخص

تبحث الدراسة في تداعيات تقلبات أسعار النفط على استدامة الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2021، وتتعمق في العلاقة المعقدة بين تغيرات أسعار النفط العالمية والاستقرار المالي لموازنة البلاد، وقد تم استخدام مزيج من نماذج الاقتصاد الوصفي والتحليل الإحصائي ودراسات الحالة، وقد توصلت الدراسة الى وجود علاقة قوية بين التقلبات في أسعار النفط والتغيرات في الإيرادات الحكومية، وأن تراجع أسعار النفط كان مرتبطًا في كثير من الأحيان بتزايد العجز المالي، وأن تأثير جهود التنويع لم يكن كافياً لحماية الميزانية بشكل كامل من صدمات أسعار النفط، ولتحقيق الاستدامة المالية في الجزائر يجب اتخاذ مجموعة من الإجراءات تتعلق بالتنويع الاقتصادي، الإصلاحات الضريبية، تدابير مكافحة الفساد، الشراكة بين القطاعين العام والخاص

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، الاستدامة المالية، الموازنة العامة

تصنيف JEL: Q41، H62، H61

Abstract

The study examines the repercussions of oil price fluctuations on the sustainability of Algeria's general budget during the period from 2000 to 2021, and delves into the complex relationship between global oil price changes and the financial stability of the country's budget, A combination of descriptive economic models, statistical analysis and case studies was used, , the study presents suggestions for oil economies to meet the challenges posed by the volatile global oil markets. And that the impact of diversification efforts was not sufficient to fully protect the budget from oil price shocks, and to achieve financial sustainability in Algeria, a set of measures must be taken related to economic diversification, tax reforms, anti-corruption measures, and partnership between the public and private sectors.

Keywords: Oil prices, financial sustainability, the general budget

JEL Classification Codes : Q41، H62، H61

* البريد الالكتروني للباحث المرسِل: elhadjziane04@gmail.com

I.مقدمة:

تتمثل المشكلة الجزائر المالية في استدامة الموازنة العامة، أي قدرة الحكومة في الحفاظ على الإنفاق الجاري والإيرادات المتنوعة لفترة طويلة دون ظهور حالات من العسر المالي، ولكي تتحقق الاستدامة المالية دون عسر فإنها تخضع لقيد الموازنة، قيد الموازنة هو ضابط يؤشر بأنه يجب ألا تتجاوز النفقات العامة حدود التمويل أو القدرة على التمويل، اي أن الايرادات العامة ينبغي أن تزيد عن النفقات العامة، فعملية تجاوز النفقات العامة حدود التمويل العام ستخضع الى قيد آخر اقل صرامة وهو قيد الموازنة الهش إن الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري فرضت عليه تحديات كبيرة أدت الى الوقوف كحجر عثرة بوجه التنمية المستدامة، من أهمها الاتكاء على الثروة النفطية دون الاهتمام بتنويع مصادر إيرادات الموازنة الجزائرية، فضلاً عن اتسام أسعار النفط العالمية بالتذبذب المستمر، الامر الذي ولّد صدمات مالية متتالية للاقتصاد مع محدودية خيارات التمويل، دفع هذا الامر الى حدوث فجوة بين الانفاق العام المتضخم نتيجة للسياسات الحكومية غير السليمة وبين الإيرادات العامة، دفع بالحكومة الى الذهاب الى ابسط الطرق لردم هذه الفجوة وهي الاقتراض سواء من الداخل أو الخارج، فضلاً عن تغيير سعر صرف الدينار الجزائري من أجل توفير كم أكبر من العملة الجزائرية لاستدامة التمويل بغض النظر عن نجاعة هذه السياسة وأثرها في تآكل القدرة الشرائية للمواطن الجزائري وارتفاع معدلات التضخم.

تهدف الورقة الى تسليط الضوء على التحديات التي فرضها الاقتصاد الريعي على الاستدامة المالية في الاقتصاد الجزائري، وتحاول وضع مجموعة من المقترحات العملية التي من شأنها زيادة الاستدامة المالية مع تقليل الاعتماد على الصفة الريعية في الاقتصاد الجزائري.

الإشكالية:

ما مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على الاستدامة الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2021/2000)؟

الأسئلة الفرعية:

- ماهي العلاقة التي تربط أسعار النفط بالموازنة العامة؟
- كيف أثرت التغيرات في أسعار النفط على الأداء المالي العام للجزائر خلال الفترة المحددة؟
- ما هي الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية للتخفيف من تأثير تقلبات أسعار النفط على الميزانية؟

الفرضيات:

- كان لتقلبات أسعار النفط تأثير كبير على استدامة الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000 -2021).
- يؤثر الاعتماد على عائدات النفط على قدرة الحكومة الجزائرية على الحفاظ على ميزانية مستدامة في أوقات تقلب أسعار النفط.
- خففت الاجراءات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية من التأثير السلبي لتقلبات أسعار النفط على استدامة الميزانية العامة.

المنهج المتبع:

من خلال استخدام مزيج من نماذج الاقتصاد الوصفي والتحليل الإحصائي ودراسات الحالة، ستتيح منهجية البحث هذه إجراء تقييم شامل لمدى تأثير تقلبات أسعار النفط على استدامة الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة المحددة.

II.الإطار النظري والدراسات السابقة:

1. الإطار النظري:

أ. تعريف الاستدامة المالية

ترجع المحاولات الأولى لتحليل استدامة السياسة الميزانية إلى كينز (Keynes) الذي اهتم بأزمة الدين العمومي التي عرفتها فرنسا آنذاك، حيث نصح الحكومة الفرنسية بوضع سياسة مالية مستدامة والتي تحقق القيد الموازني، وبين القدرة على إستدامة الدين العام تظهر ابتداءا من بلوغ نسبة الدين العام من النتاج المحلي الإجمالي قيمة مفرطة (شيبي، عبد الرحيم؛، 2013، صفحة 143).

في حين اشترط دومار (Domar) لتحقيق الاستدامة المالية أن يكون معدل النمو الاقتصادي أكبر من معدل الفائدة على الدين العام لضمان السيطرة على حجم الدين في المستقبل ففي حالة عد تحقيق ذلك ستلجأ الحكومة للإستدانة من أجل سداد مدفوعات الدين وسيستمر حجم الدين بالارتفاع .(Evsey d. Domar, 1944, pp. 798-799)

عرف بيوتير(Buiter) السياسة المالية المستدامة بأنها السياسة التي تستطيع الحفاظ على صافي ثروة القطاع العمومي إلى الناتج المحلي عند المستوى الحالي .(Willem H. Buiter and others, 1985, p. 15)

أما ويلكوكس (Wilcox) فبين أنه يمكن القول أن السياسة المالية مستدامة إذا ولدت تتابعا في الديون والعجوز المالية العامة بحيث يستطيع القيمة الحالية لقيد الموازنة ما بين الأزمنة تحملها .(David. wilcox, 1989, pp. 206-291)

ويعرف صندوق النقد الدولي مفهوم الاستدامة المالية على أنها الوضعية التي يكون فيها المقترض قادر على خدمة ديونه دون الحاجة إلى إحداث تغييرات جوهرية في ميزان النفقات والإيرادات مستقبلا .(IMF, 2002, p. 5)

وعرفت اللجنة الأوربية (European Comission مفهوم الاستدامة المالية بأنها تعكس قدرة الحكومة على تحمل العبء المالي لديونها في المستقبل، فالسياسة المالية ليست مستدامة إذا كانت تنطوي على تراكم مفرط للديون وخدماته على مر الزمن .(European Comission, 2012)

أما ستارم(stumm)، غارتنر(Gurtner) وألاغر(Alegre) فأعطو تعريفا للإستدامة المالية خاص بالدول المصدرة للنفط و وصفو لكي تكون السياسة المالية مستدامة في الدول المصدرة للنفط هو أن تضمن هذه الأخيرة في فترة ما بعد النفط نفس الكمية من السلع العامة أو الإنفاق العام كما كان الحال في زمن النفط، دون اللجوء إلى تمويل الميزانية بالعجز، وقد فرقوا بين الاستدامة المالية والعدالة ما بين الأجيال، فإذا تم تعويض إيرادات النفطية بالإيرادات الضريبية، هذا يضمن الاستدامة المالية وليس بالضرورة العدالة ما بين الأجيال (Kenan Aslanli, 2015, p. 115).

ب. قواعد الاستدامة المالية

هناك عدد من القواعد الهادفة لتحقيق الاستدامة المالية وأهم تلك القواعد هي (تامر علي النويران، 2021، الصفحات 181-196):

- القاعدة الذهبية:

وحسب هذه القاعدة فأن الدولة لا تلجأ للاقتراض إلا لتمويل النفقات الاستثمارية في حين أن النفقات الجارية يتم تمويلها من خلال الإيرادات الحكومية سواء كانت ضريبية أو جارية.

- قاعدة توازن الموازنة:

حسب هذه القاعدة فأن حدوث العجز في موازنة الدولة مرتبط بظروف استثنائية فقط، ويتم إعادة التوازن للميزانية بزوال تلك الظروف، أي أن الدولة تحقق فوائض في أوقات الانتعاش والتي تستخدم في تمويل العجز في أوقات الركود الاقتصادي، لذا يمكن القول أن تحقيق التعادل في الموازنة العامة ليس شرطا في أوقات الركود.

- قاعدة الموازنة المرنة:

يسمح للسلطات المالية في الدولة حسب هذه القاعدة بتحقيق عجز مؤقت في الموازنة وفي حدود معينة، بشرط توضيح أسباب هذا العجز، والإطار الزمني الذي يسمح بالعودة إلى وضع التوازن في الميزانية العامة، فيتم التوسع في العجز في أوقات الأزمات ويحدث العكس في حالة التضخم.

- قاعدة استدامة الاستثمار:

تشترط هذه القاعدة أن تستمر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي ضمن مستويات محددة لا يجوز تجاوزها وهذه النسبة تتحدد وفقا لعدد من المعايير التي تختلف من دولة لأخرى.

ت. مؤشرات الاستدامة المالية

يمكن استعراض أهم مؤشرات الاستدامة المالية كالأتي:

- مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي:

أن المؤشر أكثر استعمالا هو تطور مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويقيس هذا المؤشر مستوى الدين بالنسبة إلى النشاط الاقتصادي للدولة (عصماني مختار و أوكبل الحاج، 2018، صفحة 406)، وتشترط معاهدة (مايسترخت) الا تزيد نسبة الدين العام عن (60٪) من الناتج المحلي الإجمالي فتجاوز هذه النسبة يعد مؤشر على دخول الدولة في أزمة مديونية ويتسم الموقف المالي وفقا لهذا المؤشر بعدم الاستدامة في الحالات التالية:

أذا ارتفعت نسبة الدين العام للناتج المحلي في الدولة عن نظرتها في الدول الاخرى.

أذا اسفرت نسبة الدين العام للناتج المحلي في الدولة عن معدلات اعلى من معدلاتها التاريخية.

أذا كان الحفاظ على استقرار نسبة الدين العام للناتج المحلي يحتاج الى تغيير كبير في السياسات المالية.

- مؤشر الفجوة الضريبية:

يعرف مؤشر الفجوة الضريبية لـ Blanchard الاستدامة على انها الحفاظ على نسبة معينة من الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، يقوم المؤشر بقياس نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي اللازمة لتثبيت نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي (Ankie Scott-Joseph, 2006, p. 4).

- مؤشر العجز الأولي:

مؤشر العجز الأولي هو مؤشر بسيط لقياس الاستدامة المالية، وينطلق من حساب نسبة الرصيد الأولي للميزانية للناتج المحلي الإجمالي اللازمة لاستقرار نسبة الدين العام للناتج المحلي الخام، وتتم مقارنة نسبة الرصيد الأولي إلى الناتج المحلي الخام المحسوبة وبين القيمة المتحققة فعلا، فإذا كانت الفجوة موجبة فهذا يسبب تراكم في الديون وبدون تغيير في السياسة المالية المتبعة سيجعل من الدين غير مستدام عبر الزمن (Nzaramba liliane, 2015, p. 11)

- اختبار الملاءة المالية:

إنّ التأكد من تحقق شرط الملاءة يعتبر من أهم المؤشرات المستخدمة في قياس الاستدامة المالية، وذلك من خلال مقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية (الإيرادات مطروحا منها النفقات) بالقيمة الاسمية للدين العام وخدماته المتراكمة في نهاية الفترة، وعليه فإنّ شرط الملاءة يتحقق إذا كانت القيمة الحالية للتدفقات النقدية (الإيرادات مطروحا منها النفقات) أكبر أو تساوي القيمة الاسمية للدين العام عند نهاية فترته إضافة إلى فوائده المتراكمة (زهير بن عادس و نريمان عرقوب، 2018، صفحة 11).

- منهج الدخل الدائم لاختبار الاستدامة المالية في اقتصاد نفطي:

يعتبر منهج الدخل الدائم من أهم مؤشرات قياس الاستدامة المالية قبل الحدوث انطلاقا من فرضية الداخل الدائم للاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان والتي تنص على أن الفرد لا يحدد اختياراته بناءً على دخله الجاري وإنما على دخله الدائم المتوقع وينطبق ذلك على الحكومات، فالدخل الدائم للدولة النفطية يتحدد بتقدير مدى قدرة إيراداتها على تغطية نفقاتها في المدى الطويل، واستدامة المالية العمومية في الاقتصاديات النفطية تقوم على أساس فك ارتباط الموازنة عن تقلبات أسعار النفط على الأقل في المدى المتوسط بما يتناسق مع أهداف السياسة المالية في المدى الطويل إن تطبيق هذا المدخل يقتضي أن تضمن الدولة استمرارية الدولة في سياستها الانفاقية بحيث لا تتجاوز نفقاتها القيمة السنوية للإيرادات المستقبلية المتوقعة، ويعني ذلك الحصول على قروض مسبقة عندما يتجاوز الدخل الدائم من الموارد الطبيعية الإيرادات الفعلية منها، أو الادخار عندما تتجاوز الإيرادات الفعلية للدخل الدائم (زهير بن عادس و نريمان عرقوب، 2018).

ث. أسعار النفط والموازنة العامة:

بالنسبة للدول المصدرة للنفط مثل الجزائر، العلاقة بين أسعار النفط والميزانية العامة كبيرة حيث يمكن أن توفر أسعار النفط المرتفعة الاستقرار المالي وتدعم الإنفاق الحكومي، في حين أن أسعار النفط المنخفضة يمكن أن تخلق تحديات مالية والحاجة إلى إدارة حكيمة للميزانية وتنويع مصادر الإيرادات، ومن الضروري أن تتبنى هذه البلدان سياسات مالية سليمة، وتقليل الاعتماد على عائدات النفط، وتنويع اقتصاداتها لتحقيق الاستدامة المالية على المدى الطويل والمرونة الاقتصادية.

- مفهوم سعر النفط:

هو القيمة النقدية أو الصورة النقدية لبرميل النفط الخام المقاس بالدولار الأمريكي، والمكون من 42 غالون معبرة عنه بالوحدة النقدية الأمريكية، وهذا السعر يخضع لتقلبات مستمرة بسبب طبيعة سوق النفط الدولية التي تتسم بالديناميكية وعدم الاستقرار، مما انعكس ذلك على أسعار النفط وجعلها أسعاره غير مستقرة وتخضع للتقلبات المستمرة حتى أصبحت ظاهرة التقلبات ظاهرة مثيرة للقلق على المستوى العالمي (مهيدي حسينة، 2019، صفحة 87) .

- مفهوم الموازنة العامة:

الموازنة العامة في العصر الحديث أصبحت ضرورة لابد منها في كل دولة من دول العالم مهما كان شكل الحكومة الموجودة فيها ومهما كان نظامها السياسي، إذ الموازنة العامة تمثل المحور الذي تدور حوله اعمال الدولة في نشاطها في جمع المجالات، وقد عرفها القانون 21/90 المتعلق بقانون المحاسبة العمومية قي الجزائر في مادته الثانية بانها " الوثيقة

التي تقدر وترخص للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها ، وتعرف على انها وثيقة مصادق عليها من السلطة التشريعية المختصة، تحدد نفقات الدولة وايراداتها خلال فترة زمنية متصلة " (حسين مصطفى حسين، 1995، صفحة 75).

- علاقة أسعار النفط بالموازنة العامة:

تعد العلاقة بين أسعار النفط والميزانية العامة جانبًا مهمًا ومعقدًا من جوانب الإدارة الاقتصادية في البلدان المعتمدة على النفط، غالبًا ما تعتمد هذه البلدان على الإيرادات المتولدة من صادرات النفط لتمويل ميزانياتها العامة، مما يجعل استقرارها المالي عرضة لتقلبات أسعار النفط.

- الإيرادات العامة:

يرتبط حجم الايرادات العامة بحجم الايرادات النفطية التي تتسم بتقلباتها الكبيرة نتيجة لتقلبات اسعار النفط الخام، اذ أن الدول المنتجة هي المستفيد الأول عند ارتفاع اسعار النفط الخام فضلا عن تحقيق معدلات كبيرة من النقد الاجنبي مما اسهم الى حد كبير في تحسين اداء بعض المؤشرات الاقتصادية وتسجيل الموازنة العامة فوائض مالية كبيرة باعتبار أن الايرادات النفطية تعد المصدر الرئيسي للإيرادات العامة في تلك الدول، وبما ان اسعار النفط الخام غالبا ما تكون متقلبة ولا يمكن توقعها والتكهن بها فان حال ايرادات النفط الخام كذلك ويمكن توضيح ما سبق ذكرة كما يأتي (ريمة بيطام، 2015، صفحة 97):

ارتفاع اسعار النفط الخام ← ارتفاع الايرادات النفطية ← ارتفاع الايرادات العامة

انخفاض اسعار النفط الخام ← انخفاض الايرادات النفطية ← انخفاض الايرادات العامة

- النفقات العامة:

ان انخفاض اسعار النفط الخام يوثر بشكل كبير على موازنات الدول المنتجة، اذ يودي انخفاض حجم الايرادات النفطية والفوائض المالية الى انخفاض حجم النفقات العامة في هذه الدول ومع ذلك فأن حجم النفقات العامة لا ينخفض بنفس نسبة انخفاض حجم الايرادات العامة بسبب ارتباط حجم الايرادات العامة بعوامل خارجية اسواق النفط الخام الايرادات النفطية في حين ان حجم النفقات العامة يرتبط بعوامل داخلية تتمثل في برامج التنمية الاقتصادية والضغوط التضخمية، وفي حالة حصول عجز في الموازنة العامة يؤدي ذلك العجز الى تحيز هيكل النفقات العامة لصالح النفقات الجارية وعلى حساب الانفاق الاستثماري، اذ تتطلب حالة حدوث العجز اللجوء الى التصحيح المالي وذلك بتخفيض حجم النفقات العامة عادة او التمويل، وان تخفيض النفقات العامة خلال مهلة قصيرة يكلف كثيرا وان تخفيض النفقات الجارية يمكن ان يكون صعبا ولا يحظى بتأييد شعبي، كما أن خفض النفقات الاستثمارية يعني التخلي عن مشروعات لها اهمية كبيرة في عملية التنمية، ويمكن توضيح ما سبق بالاتي (ريمة بيطام، 2015، الصفحات 98-99):

ارتفاع اسعار النفط الخام ← ارتفاع حجم النفقات العامة

انخفاض اسعار النفط الخام ⟵ انخفاض حجم النفقات العام

- رصيد الموازنة العامة:

ترتبط وضعية الموازنة العامة بحجم الايرادات والنفقات العامة، ومن المتعارف عليه ان الاصل في الموازنة العامة هو تساوي الايرادات العامة مع النفقات العامة اي مبدا (توازن الموازنة) ولكن هذا المبدأ ليس بالضرورة ان يكون محقق دائما، فقد يختل التوازن بين الايرادات العامة والنفقات العامة، اما بسبب عدم قدرة الدولة على استحصال ايرادات كافية لتغطية نفقاتها او انها تتعمد زيادة النفقات العامة عن الايرادات العامة بقصد معالجة ازمة اقتصادية ما، وبهدف تحقيق اهداف اجتماعية يكون لها اثر ايجابي في الاجل الطويل ، ويتضح لنا مما سبق ذكره ان هناك علاقة بين اسعار النفط الخام وعجز وفائض الموازنة العامة يمكن توضيحها كما يأتي (ريمة بيطام، 2015، صفحة 100):

ارتفاع اسعار النفط الخام ⟵ارتفاع الايرادات النفطية ⟵ارتفاع الايرادات العامة ⟵ فائض في الموازنة العامة

انخفاض اسعار النفط الخام⟵انخفاض الايرادات النفطية ⟵ انخفاض الايرادات العامة⟵ عجز في الموازنة العامة

2. الدراسات السابقة:

أ. دراسة بعنوان: العوامل التي تساعد السلطة الوطنية في تحقيق الاستدامة المالية للفترة (1996 – 2013) من اعداد الطالب: حسام خالد حسين الريفي، رسالة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، شباط 2014، وقد تمكن الطالب من تحديد الإشكالية التالية: ماهي العوامل التي تساعد السلطة الوطنية الفلسطينية في زيادة قدرتها على خدمة ديونها؟

وهدفت الدراسة الى بيان العوامل التي تساعد السلطة الفلسطينية في تحقيق الاستدامة المالية للفترة (1996 – 2013)، ومدى مساهمة هذه العوامل في خفض عجز الموازنة وتقليص الاعتماد على المساعدات الخارجية بما يضمن إعطاء دور للموارد المحلية الذاتية.

وخلصت الدراسة الى ضرورة اعتماد سياسة رشيدة لإدارة النفقات العامة خاصة فيما يتعلق بفاتورة الرواتب والأجور من خلال مجموعة من الإجراءات التي تضمن وقف التوظيفات الجديدة باستثناء الضرورية منها، والعمل على تحسين كفاءة الدوائر الضريبية مع تجنب إحداث زيادات مباشرة في الضريبة وأن تكون الزيادات بالتدرج وليس مرة واحدة مع التركيز على بند المقاصة والعمل على الحد من التسريبات الضريبية في هذا البند.

ب. دراسة بعنوان: اصلاح النظام الضريبي الجمركي في العراق ودوره في تحقيق الاستدامة المالية للمدة (2004 – 2019) من اعداد الطالب: ياسين نادب علي خليل السلطاني، رسالة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق 2021، وتمثلت مشكلة البحث في التساؤلات التالية: ما مدى مساهمة الضرائب الجمركية في الإيرادات العامة من ثم خفض العجز في الموازنة العامة للدولة؟ هل أن اصلاح النظام الجمركي يسهم في تحقيق الاستدامة المالية؟

ويهدف البحث الى التعرف على أهمية الضرائب الجمركية في الاقتصاد العراقي، والتعرف على المشاكل التي تعيق تطبيق النظام الضريبي الجمركي في العراق، رسم استراتيجيات قادرة على تفعيل النظام الجمركي في العراق.

وخلصت الى مجموعة من الاستنتاجات كان من أهمها: ارتفاع نسبة المديونية العامة للعراق خاصة من عام (2004 – 2019) اذ وصل الدين العام فيها الى مرحلة الخطر، مما يدل على عدم تحقق استدامة مالية في العراق، وانخفاض قدرة الدولة في خدمة دينها العام، عدم فاعلية النظام الضريبي الجمركي في العراق وعدم قدرته على تأدية دوره التمويلي والحمائي الذي انعكس على اغراق السوق المحلية بالسلع الأجنبية وانخفاض الإيرادات الضريبية الجمركية.

ت. دراسة بعنوان: تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة دراسة قياسية للموازنة العامة للجزائر للفترة (1980 – 2016) من اعداد الطالبة: شباب سيهام، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم اقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية (2018 – 2019)، وقد صاغت الطالبة الإشكالية الرئيسية للبحث كالتالي: كيف تؤثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر؟

وحددت اهدافها فما يلي: إدراك وفهم أليات تسعير النفط في السوق العالمية، مع تتبع مسار تطور أسعار النفط منذ اكتشاف النفط كسلعة تجارية الى غاية العام 2016، محاولة التعرف أهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط في السوق الدولية، ابراز المكانة الاستراتيجية التي يحتلها قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، تحليل تطور هيكل الموازنة العامة (النفقات والإيرادات العامة) في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط، تحديد نسبة مساهمة تقلبات أسعار النفط في تفسير التغيرات التي تحدث على مستوى رصيد الموازنة العامة في الجزائر، اقتراح بعض السبل الكفيلة بمواجهة التأثيرات غير المرغوب فيها لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة.

توصلت نتائج الدراسة القياسية الى أن التعافي من صدمات أسعار النفط يتطلب مرور فترة زمنية تقدر بسنتين وثلاثة أشهر ليتعدل رصيد الموازنة العامة ويبلغ مستوى توازني، كما اشارت نتائج الدراسة القياسية الى وجود علاقة طردية بين تقلبات أسعار النفط ورصيد الموازنة العامة على المدى الطويل وذلك من خلال علاقة أسعار النفط بالإيرادات العامة عن طريق الجباية البترولية، كم توصلت الدراسة الى وجود علاقة ما بين المتغيرين في المدى القصير، حيث يتأثر رصيد الموازنة العامة بالتغيرات الحاصلة في سعر النفط للسنة السابقة و السنة التي تسبقها، وتوصلت نتائج الدراسة كذلك الى وجود تأثير عكسي بين رصيد الميزان التجاري و رصيد الموازنة العامة في المدى الطويل و هو ما يتنافى مع المنطق، حيث أن الفائض في الميزان التجاري يمكن الدولة من تمويل نفقاتها لاسيما المتعلقة بالتجهيز من الخارج ، كم أن استمرار تحقيق فوائض في الميزان التجاري يرفع من احتياطي النقد الأجنبي ما يعني إمكانية الرفع من حجم النقد الوطني المتداول في الداخل، وبالتالي تغطية النفقات العمومية، ما يعني الدفع الى تحقيق توازن في الموازنة العامة.

ث. دراسة بعنوان: تحديات الاستدامة المالية للجزائر في ظل تأثير انخفاض أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية من اعداد: صالحي ليلى وملاح عدة، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، مقال تم نشره في مجلة مينا للدراسات الاقتصادية المجلد 02 العدد 03 (2019)، وقد تم طرح الإشكالية التالي: ما هو واقع الاستدامة المالية للجزائر في ظل تحديات انهيار أسعار البترول؟ وما مدى تأثر التوازنات الكلية بذلك؟

تعالج هذه الورقة معضلة الاستدامة المالية للاقتصاد الجزائري من خلال تسليط الضوء على التحديات التي تواجهها في ظل انهيار أسعار البترول، ومدى تأثير ذلك على التوازنات الكلية للبلاد دون إغفال ارتفاع فاتورة الاستيراد وقلة قائمة الصادرات خراج المحروقات فالاعتماد كله على الصادرات الأحفورية.

و توصلت الورقة البحثية الى أن اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات كلفه هشاشة جهازه الإنتاجي وضعف نظامه المالي واكسبه الطابع الإتكالي وألزمه إتباع سياسات مالية أثبتت فشلها وعدم جديتها في تكوين هيكل اقتصادي قوي يستغل عوائد هذا القطاع في تحريك القطاعات الأخرى، ولا يعتمد عليه لأنه وبفرض دوام ارتفاع سعره ، هو مورد آيل للنضوب و الزوال، ورغم أن تصريحات المسئولين وصناع القرار تبعث دائما على التفاؤل المخلوط بالحذر، إلّا أنّ الاستدامة المالية تواجه تحديات خطيرة نتيجة تأكل موارد صندوق ضبط الإيرادات (3668 مليار دينار بين نهاية ديسمبر 2014 ونهاية ديسمبر 2016) وكذا استنزاف الاحتياطات الدولية، كما خلصت الى أن الاستدامة المالية المنشودة لا تتأتى إلّا بتكوين جهاز إنتاجي متنوع وقوي وبتبني السياسات المحكمة وإقحام الفرد الجزائري وإعداده اقتصاديا لمواجهة التحديات والتأقلم مع الأزمات.

3. تموضع دراسة من الدراسات السابقة:

تلقي الدراسات التي ذكرنها الضوء على الديناميكيات المعقدة بين أسعار النفط واستدامة الميزانية والتنويع الاقتصادي في الجزائر وبلدان أخرى، مثل العراق ، تؤكد الدراسات على العلاقة المباشرة بين التغيرات في أسعار النفط والتقلبات في الإيرادات الحكومية بحيث يؤدي الانخفاض في أسعار النفط إلى زيادة العجز المالي لأن مصادر الدخل الأخرى لا تعوض بشكل كافٍ عن خسارة عائدات النفط، وتسلط الدراسات الضوء على التحديات التي تواجه الاقتصادات المعتمدة على النفط ، بما في ذلك هشاشة القطاعات الإنتاجية ، ونقاط الضعف في الأنظمة المالية ، والحاجة إلى سياسات مالية فعالة، كما تأكد على أهمية التدابير الاستباقية لتقليل الاعتماد على النفط، وتعزيز تدفقات الإيرادات، وبناء اقتصاد مرن ومتنوع قادر على تحمل الصدمات الخارجية.

بينما تطرقت دراستنا الى تأثير تقلبات أسعار النفط على استدامة الميزانية العامة في الجزائر، لا سيما خلال الفترة من 2000 إلى 2021، وتم تسلط الضوء على العلاقة بين أسعار النفط، والإيرادات الحكومية، والفوائض والعجز في الميزانية، والضغوط المالية، والتحديات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري، كما تشير الدراسة إلى أن الجهود المبذولة لتحسين الاستدامة المالية بحاجة إلى التعزيز، تؤكد التحديات الموضحة في الدراسة الى الحاجة الملحة لإنشاء نظام إنتاج قوي ومتنوع، حيث لا يتطلب تحقيق الاستدامة المالية إدارة مالية حكيمة فحسب، بل يتطلب أيضًا إلى نهج شامل للتخطيط الاقتصادي وصنع السياسات والقدرة على التكيف مع الظروف الاقتصادية المتغيرة.

III.الطريقة والإجراءات:

1. تحليل العلاقة بين الإيرادات النفطية والموازنة العامة

تلعب الموازنة العامة للدولة بشقيها الإرادات العامة والنفقات العامة أدوارا مهمة في جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وحتى الثقافية والأمنية، ولقد أصبحت الموازنة العامة للدولة في العصر الحديث وسيلة فعالة لاتخاذ القرارات الحكومية.

أ. النفقات العامة:

شهدت النفقات العامة زيادات كبيرة ففي سنة 2001 بلغت 1321.02 مليار دينار لتصل إلى 7058.2مليار دينار سنة 2012، وقد تزامن ذلك مع الزيادات الكبيرة في العائدات النفطية، وذلك في أعقاب ارتفاع أسعار النفط من 23,1 دولار للبرميل سنة 2001 إلى 109.45 دولار للبرميل سنة 2012، ويرجع ارتفاع الإنفاق خلال هذه الفترة بشكل عام إلى جهود الإصلاح وتطوير البنية التحتية وتوسيعها في قطاع النفط والغاز والقطاع العقاري، وكذا الخدمات الاجتماعية، وبلغت نفقات الميزانية الكلية في سنة 2013 مستوى 6024.13 مليار دينار مقابل 7058,2 مليار دينار في سنة 2012، أي بانخفاض يساوي13,7٪، خص هذا الانخفاض في النفقات الكلية، بعد الارتفاعات التي عرفتها بنسبة 20,6 ٪ و 31% على التوالي في سنتي 2011 و2012 النفقات الجارية أكثر مما خص نفقات رأس المال (- 578,3 و- 387,7 مليار دينار على التوالي) ، أما في سنة 2016 فبلغت نفقات الميزانية الكلية 7297.5 مليار دينار، مقابل 7656,3 مليار دينار في سنة 2015، أي بانخفاض قدره 3,6%، و ذلك عقب الزيادات المتتالية في سنتي 2014 و 2015، المقدرة ب 16,1% و 9,4٪ على التوالي، تسببت نفقات رأس المال بأكثر من 90% في هذا الانخفاض للنفقات الكلية، وفي سنة 2017 بلغت نفقات الميزانية الكلية 883,26 مليار دينار، أي بانخفاض قدره 6,7٪، وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط من مستوى109.5 دولار للبرميل سنة 2012 إلى مستوى 39,0 دولار للبرميل سنة 2017 ، لترتفع بعد ذلك بنسبة 6.1٪ سنة 2018، ، و في ظرف يتميز بانخفاض أسعار النفط و أزمة صحية جدة، عرفت النفقات الكلية للميزانية التي استقرت سنتي 2017 و 2018 ولم ترتفع سوى بـ 1٪ سنة 2019 ، انخفاضا بـ 10.8٪ سنة 2020 لتبلغ 6902.90 مليار دينار مقابل 7725.50 مليار دينار سنة 2019، كما ارتفع اجمالي نفقات الميزانية بـ 7.62٪ سنة 2021 ليبلغ 7428.70 مليار دينار بزيادة قدرها (525.8) مليار دينار بالمقارنة مع سنة 2020.

الجدول (01): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال (2000-2021) (الوحدة مليار دينار جزائري)

السنة	أسعار النفط دولار/ برميل	الإيرادات النفطية	الإيرادات العادية	الناتج المحلي الاجمالي	النفقات العامة	نسبة الإيرادات النفطية من اجمالي النفقات
2000	27.60	1213.2	349.50	4123.5	1178.12	102.98
2001	23.12	1001.4	398.23	4227.1	1321.02	75.81
2002	24.36	1007.9	482.89	4522.8	1550.64	65.00
2003	28.10	1350.0	524.92	5252.3	1690.17	79.87
2004	36.05	1570.7	580.40	6149.1	1891.76	83.03
2005	50.64	2352.7	640.47	7562.0	2052.03	114.65
2006	61.08	2799.0	720.88	8501.6	2453.01	114.10
2007	69.08	2796.8	766.75	9352.9	3108.56	89.97

2008	94.45	4088.5	965.28	11043.7	4151.0	98.49
2009	61.06	2412.7	1146.61	9968.0	4246.33	56.82
2010	77.45	2905.0	1297.94	11991.6	4466.94	65.03
2011	107.46	3979.7	1527.09	14589.0	5853.56	67.99
2012	109.45	4184.3	1908.57	16209.6	7058.17	59.28
2013	105.87	3678.1	2031.01	16647.9	6024.13	61.06
2014	96.29	3388.4	2091.45	17228.6	6995.79	48.43
2015	49.49	2373.5	2354.64	16712.7	7656.33	31.00
2016	40.76	1781.1	2482.20	17514.6	7297.5	24.41
2017	52.43	2177.0	2630.00	18876.2	7282.70	29.89
2018	69.78	2887.1	2711.76	20452.3	7899.10	36.55
2019	64.04	2668.5	2836.41	20428.3	7725.50	34.54
2020	41.47	1921.6	2958.56	18856.0	6902.90	27.84
2021	69.89	2609.2	2977.86	19230.21	7428.70	35.12

المصدر: تقارير البنك المركزي: 2003، 2006، 2010، 2013، 2015، 2021

منظمة أوبك: النشرة الإحصائية السنوية 2009 صفحة 82، 2018 صفحة 90، 2021 صفحة 66.

- مؤشرات الاستدامة المالية من جانب النفقات العامة:

يمكن تقييم الاستدامة المالية من جانب الإنفاق العام باستخدام مؤشرات مختلفة توفر نظرة ثاقبة لقدرة الحكومة على إدارة إنفاقها بطريقة مستدامة، فيما يلي بعض المؤشرات الرئيسية التي يجب مراعاتها:

- **مؤشر النفقات العامة الى الناتج الداخلي الخام:** يقيس هذا المؤشر النسبة المئوية للإنفاق العام بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي للبلاد خلال الفترة من 2000 إلى 2021، وتشير القيمة البالغة 36.43٪ في المتوسط، إلى أن النفقات العامة للجزائر شكلت ما يقرب من 36.43٪ من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة، وتشير هذه القيمة المرتفعة إلى وجود حصة أكبر من الإنفاق الحكومي في الاقتصاد، مما قد يكون له آثار على النمو الاقتصادي والاستقرار المالي، ومن المهم أن تحقق الحكومة توازنًا بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي لضمان الاستدامة وتجنب العجز المفرط.

- **مؤشر الإيرادات العادية الى النفقات العامة:** يحسب هذا المؤشر نسبة الإيرادات العادية بالنسبة إلى النفقات العامة (خلال الفترة من 2000 إلى 2021. بقيمة 11.23٪ يعني ذلك في المتوسط، أن الإيرادات العادية ساهمت بنحو 11.23٪ من النفقات العامة خلال هذه الفترة، وتشير القيمة المنخفضة لهذا المؤشر إلى حصة صغيرة نسبيًا من الإيرادات العادية مقارنة بالنفقات العادية، مما قد يشير إلى تحديات في توليد دخل كافٍ لتغطية التكاليف المتكررة.

- **مؤشر الإيرادات النفطية الى النفقات العامة:** يقيس هذا المؤشر النسبة المئوية لإيرادات النفط مقارنة بالنفقات العامة للفترة من 2000 إلى 2021، وبقيمة 36.57٪، فهذا يعني أن عائدات النفط ساهمت في المتوسط بنحو 36.57٪ من النفقات العامة للجزائر خلال هذه الفترة، حيث يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على الصادرات النفطية كمصدر مهم

للإيرادات، وهو ما ينعكس في هذا المؤشر، ومع ذلك فإن هذا الاعتماد الكبير على عائدات النفط يمكن أن يؤدي إلى تعريض ميزانية الدولة لتقلبات أسعار النفط و يؤثر ذلك على الاستقرار المالي العام.

بناءً على هذه المؤشرات، يبدو أن المالية العامة الجزائرية تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط، حيث تساهم عائدات النفط بشكل كبير في النفقات العامة، تشير النسبة المنخفضة من الإيرادات العادية التي تغطي النفقات العامة إلى أن الحكومة قد تحتاج إلى تنويع مصادر إيراداتها لتقليل الاعتماد على الدخل النفطي وضمان وضع مالي أكثر استدامة. علاوة على ذلك، يشير مؤشر الإنفاق العام المرتفع نسبيًا إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى تخصيص جزء كبير من الموارد الاقتصادية للإنفاق الحكومي، الأمر الذي قد يتطلب إدارة مالية دقيقة للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي.

الجدول (02): مؤشرات الاستدامة المالية من جانب النفقات العامة

اسم المؤشر	الفترة	قيمة المؤشر
مؤشر النفقات العامة الى الناتج الداخلي الخام	**2000- 2021**	**٪36.43**
مؤشر الإيرادات العادية الى النفقات العامة	**2000 -2021**	**٪11.23**
مؤشر الإيرادات النفطية الى النفقات العامة	**2000-2021**	**٪36.57**

المصدر: من اعداد الباحثان بالاستعانة ببرنامج Excel وبالاعتماد على بيانات الجدول رقم (01).

ب. الإيرادات العامة:

تشكل الايرادات النفطية النصيب الاكبر من الايرادات العامة للجزائر، اذ تساهم بنسبة كبيرة في ايرادات الموازنة العامة للدولة حيث بلغت (60%) خلال مدة البحث، اذ اتخذت الايرادات النفطية مسارا متذبذبا لتأثرها بتغيرات اسعار النفط الخام العالمية، والجدول (3) يوضح تطور الايرادات النفطية واسعار النفط الخام ففي عام (2000) عندما كانت اسعار النفط الخام بمقدار (27.60) دولار للبرميل بلغت الايرادات النفطية (1213.2) مليار دينار اي بنسبة (76.88%) من اجمالي الايرادات العامة، لتأخذ بعد ذلك الايرادات النفطية بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض الى ان بلغت (2412.7) مليار دينار عام (2009) لتشكل ما نسبته (65.63%) من اجمالي الايرادات العامة ويعزى سبب هذا التذبذب في الايرادات النفطية نتيجة الأزمة المالية العالمية آنذاك، اما في عام (2010) وبعد ارتفاع اسعار النفط الخام الى (77.45) دولار للبرميل ارتفعت الايرادات النفطية لتكون بمقدار (2905.0) مليار دينار مع ارتفاع نسبة مساهمتها في الايرادات العامة الى(66.33%)، اما في الأعوام (2011) و (2012) و (2013) وبعد ارتفاع اسعار النفط الخام لتتجاوز (100) دولار للبرميل ارتفعت الايرادات النفطية لتكون (3979.7) و (4184.3) و (3678.1) مليار دينار لتشكل ما نسبته (68.73%) و (66.01%) و (61.74%) من اجمالي الايرادات العامة ، اما في عام (2014) وبعد انخفاض اسعار النفط الخام الى (96.29) دولار للبرميل انخفضت الايرادات النفطية لتكون بمقدار (3388.4) مليار دينار أي بنسبة (59.05%) من اجمالي الايرادات العامة واستمر الانخفاض في الايرادات النفطية وبنسب مساهمة متفاوتة حتى عام (2017)، اما في عام (2018) وبعد ارتفاع اسعار النفط الخام الى (69.78) دولار للبرميل ارتفعت الايرادات النفطية لتكون بمقدار (2887.1) مليار دينار مع ارتفاع نسبة مساهمتها في الايرادات العامة الى (42.29%)، وفي عام (2019) انخفضت اسعار النفط الخام الى (64.04) دولار للبرميل بسبب الأزمة كوفيد 19 مما

ادى الى انخفاض الايرادات النفطية لتكون بمقدار (2668.5) مليار دينار مع انخفاض نسبة مساهمتها في الايرادات العامة الى (40.42) عن العام السابق، ليستمر الانخفاض في عام (2020) حيث بلغ سعر النفط الخام (41.47) دولار للبرميل لتنخفض الايرادات النفطية لتكون بمقدار (1921.6) مليار دينار مع انخفاض نسبة مساهمتها في الايرادات العامة الى (34.07%) ، لتعود اسعار النفط الخام الى الارتفاع سنة 2021 حيث بلغت (69.89) دولار للبرميل مما أدى الى ارتفاع الايرادات النفطية لتبلغ (2609.2) مليار دينار مع ارتفاع نسبة مساهمتها في الايرادات العامة الى (39.61%).

لجدول (03): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال (2000-2021) (الوحدة مليار دينار جزائري)

السنة	أسعار النفط دولار/ برميل	الإيرادات النفطية	الإيرادات العادية	الإيرادات العامة	النفقات العامة	نسبة الإيرادات النفطية من اجمالي الإيرادات %
2000	27.60	1213.2	349.50	1578.1	1178.12	76.88
2001	23.12	1001.4	398.23	1505.5	1321.02	66.52
2002	24.36	1007.9	482.89	1603.2	1550.64	62.87
2003	28.10	1350.0	524.92	1974.4	1690.17	68.38
2004	36.05	1570.7	580.40	2229.7	1891.76	70.44
2005	50.64	2352.7	640.47	3082.5	2052.03	76.32
2006	61.08	2799.0	720.88	3639.8	2453.01	76.90
2007	69.08	2796.8	766.75	3687.8	3108.56	75.84
2008	94.45	4088.5	965.28	5190.5	4151.0	78.77
2009	61.06	2412.7	1146.61	3676.0	4246.33	65.63
2010	77.45	2905.0	1297.94	4379.6	4466.94	66.33
2011	107.46	3979.7	1527.09	5790.1	5853.56	68.73
2012	109.45	4184.3	1908.57	6339.3	7058.17	66.01
2013	105.87	3678.1	2031.01	5957.5	6024.13	61.74
2014	96.29	3388.4	2091.45	5738.4	6995.79	59.05
2015	49.49	2373.5	2354.64	5103.1	7656.33	46.51
2016	40.76	1781.1	2482.20	5110.1	7297.5	34.85
2017	52.43	2177.0	2630.00	6047.9	7282.70	36.00
2018	69.78	2887.1	2711.76	6826.9	7899.10	42.29
2019	64.04	2668.5	2836.41	6601.6	7725.50	40.42
2020	41.47	1921.6	2958.56	5640.9	6902.90	34.07
2021	69.89	2609.2	2977.86	6586.6	7428.70	39.61

المصدر: تقارير البنك المركزي: 2003، 2006، 2010، 2013، 2015، 2021

منظمة أوبك: النشرة الإحصائية السنوية 2009 صفحة 82، 2018 صفحة 90، 2021 صفحة 66.

- مؤشرات الاستدامة المالية من جانب الإيرادات العامة:

بناء على التحليل السابق لهيكل الإيرادات العامة في الجزائر يمكن استخلاص عدد من المؤشرات التي تساعد في تقييم مدى استدامة المالية العامة بصورة عامة، واستدامة الإيرادات العامة بصفة خاصة، وذلك على النحو التالي:

- **مؤشر تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة:** يقيس هذا المؤشر مدى تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة ويشير هذا إلى أن الإيرادات العامة للجزائر في المتوسط، تغطي ما يقرب من 92.52٪ من نفقاتها العامة خلال الفترة من 2000 إلى 2021، وتشير القيمة إلى أن هناك عجز في الميزانية العامة.

- **مؤشر الإيرادات غير النفطية الى الإيرادات الكلية:** يحسب هذا المؤشر النسبة المئوية للإيرادات غير النفطية من إجمالي الإيرادات ويوضح هذا المؤشر أن الإيرادات غير النفطية في المتوسط، تمثل حوالي 43.93٪ من إجمالي الإيرادات الجزائرية خلال الفترة من 2000 إلى 2021، وتشمل مصادر الإيرادات غير النفطية الضرائب والرسوم وغيرها من مصادر الدخل غير المرتبطة بالنفط. تشير النسبة المئوية المرتفعة للإيرادات غير النفطية إلى التنويع الاقتصادي نوع ما، مما يقلل الاعتماد على الدخل النفطي.

- **مؤشر الإيرادات النفطية الى الإيرادات الكلية:** يشير هذا إلى أن عائدات النفط في المتوسط، تساهم بحوالي 56.06٪ من إجمالي الإيرادات الجزائرية خلال الفترة 2000 إلى 2021. تعتبر عائدات النفط مصدرًا مهمًا للدخل بالنسبة للجزائر، وهذه النسبة المرتفعة تعني اعتمادًا كبيرًا على صادرات النفط في الجزائر، ويمكن أن يؤدي الاعتماد الكبير على عائدات النفط إلى مخاطر اقتصادية بسبب التقلبات في أسعار النفط والطلب عليه.

باختصار، تشير البيانات إلى أن المالية العامة للجزائر قد غطت في المتوسط، جزءًا كبيرًا من نفقاتها العامة، ومع ذلك تعتمد البلاد بشكل كبير على عائدات النفط، والتي تمثل أكثر من نصف إجمالي إيراداتها، ولتعزيز الاستقرار الاقتصادي وتقليل التعرض لتقلبات أسعار النفط، يجب على الحكومة تنويع مصادر الإيرادات من خلال تعزيز القطاعات غير النفطية وتنفيذ ممارسات الإدارة المالية السليمة.

الجدول (04): مؤشرات الاستدامة المالية من جانب الإيرادات العامة

اسم المؤشر	البيان	متوسط الفترة 2000-2021	قيمة المؤشر
مؤشر تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة	الإيرادات	4467.70	% 92.52
	النفقات	4828.81	
مؤشر الإيرادات غير النفطية الى الإيرادات الكلية	الإيرادات غير النفطية	1962.69	%43.93
	الإيرادات الكلية	4467.70	
مؤشر الإيرادات النفطية الى الإيرادات الكلية	الإيرادات النفطية	2505.01	%56.06
	الإيرادات الكلية	4467.70	

المصدر: من اعداد الباحثان بالاستعانة ببرنامج Excel وبالاعتماد على بيانات الجدول رقم (03).

ت. رصيد الموازنة العامة:

يلاحظ من خلال الجدول (5) الذي يوضح تطور الموازنة العامة في الجزائر والتي شهدت وضعي العجز والفائض خلال مدة البحث، ففي عام (2000) بلغت الايرادات العامة (1578.1) مليار دينار مقابل نفقات عامة بلغت (1178.12) مليار دينار لتسجل بذلك الموازنة العامة للدولة فائض مقداره (399.98) مليار دينار ليستمر الفائض في الموازنة العامة بشكل متذبذب الى ان بلغ (1039.5) مليار دينار عام (2008)، أما في عام (2009) فقد بلغت الايرادات العامة للدولة (3676.0) مليار دينار مقابل نفقات عامة بلغت (4246.33) مليار دينار محققة بذلك عجز مقداره (570.33-) مليار دينار بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية في ذلك العام، ليستمر العجز بنسبة متقاربة ليكون (66.63-) مليار دينار عام (2013)، اما خلال الاعوام (2014) و (2015) و(2016) فقد سجلت الموازنة العامة عجز مقداره (1257.39-) و (2553.23-) و (2187.4-) مليار دينار بسبب انخفاض حجم الايرادات النفطية نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار النفط الخام خلال هذه الاعوام ، خلال العامين (2017) و (2018) و رغم الانتعاش الذي عرفته أسعار النفط الخام خلال هذين العامين الا أن الموازنة العامة للدولة سجلت عجز مقداره (1234.8-) و (1072.2-) مليار دينار ، أما في عام (2019) فقد بلغت الايرادات العامة (6601.60) مليار دينار مقابل نفقات عامة بلغت (7725.50) مليار دينار محققة بذلك عجز مقداره (1123.9-) مليار دينار بسبب تداعيات أزمة كوفيد 19 ، أما في عامين (2020) و (2021) بلغت الايرادات العامة (5940.90) و(6586.6) مليار دينار مقابل نفقات عامة بلغت (6902.90) و (7428.70) مليار دينار حيث سجلت الموازنة العامة تراجع في قيمة العجز الذي بلغ مقداره (962-) و (842.1-) مليار دينار على التوالي بسبب ارتفاع حجم الايرادات النفطية نتيجة الارتفاع في أسعار النفط الخام خلال هذين العامين.

الجدول (05): تطور رصيد الميزانية في الجزائر خلال (2000-2021) (الوحدة مليار دينار جزائري)

السنة	أسعار النفط دولار/ برميل	الإيرادات النفطية	الإيرادات العامة	النفقات العامة	رصيد الميزانية
2000	27.60	1213.2	1578.1	1178.12	399.98
2001	23.12	1001.4	1505.5	1321.02	184.48
2002	24.36	1007.9	1603.2	1550.64	52.56
2003	28.10	1350.0	1974.4	1690.17	284.23
2004	36.05	1570.7	2229.7	1891.76	337.94
2005	50.64	2352.7	3082.5	2052.03	1030.47
2006	61.08	2799.0	3639.8	2453.01	1186.79
2007	69.08	2796.8	3687.8	3108.56	579.24
2008	94.45	4088.5	5190.5	4151.0	1039.5
2009	61.06	2412.7	3676.0	4246.33	-570.33
2010	77.45	2905.0	4379.6	4466.94	-87.34
2011	107.46	3979.7	5790.1	5853.56	-63.46

2012	109.45	4184.3	6339.3	7058.17	-718.87
2013	105.87	3678.1	5957.5	6024.13	-66.63
2014	96.29	3388.4	5738.4	6995.79	-1257.39
2015	49.49	2373.5	5103.1	7656.33	-2553.23
2016	40.76	1781.1	5110.1	7297.5	-2187.4
2017	52.43	2177.0	6047.9	7282.70	-1234.8
2018	69.78	2887.1	6826.9	7899.10	-1072.2
2019	64.04	2668.5	6601.6	7725.50	-1123.9
2020	41.47	1921.6	5940.9	6902.90	-962
2021	69.89	2609.2	6586.6	7428.70	-842.1

المصدر: تقارير البنك المركزي: 2003، 2006، 2010، 2013، 2015، 2021

منظمة أوبك: النشرة الإحصائية السنوية 2009 صفحة 82، 2018 صفحة 90، 2021 صفحة 66.

- مؤشرات الاستدامة المالية من جانب رصيد الميزانية:

يعطي عجز الميزانية مؤشرا عاما عن الحالة العامة للوضع المالي ودرجة الاستقرار المالي، ويمكن أن نفرق بين نوعين من العجز هما: العجز التقليدي والعجز الاولي وذلك على النحو التالي:

- **العجز التقليدي:** يتم حساب مؤشر العجز التقليدي على النحو التالي (العجز التقليدي = إجمالي النفقات – إجمالي الإيرادات)، ويشير متوسط العجز المالي البالغ 8.20 % خلال فترة الدراسة إلى أن إجمالي نفقات الجزائر يفوق إجمالي إيراداتها بهذه النسبة، وهذا يعني أن الحكومة تنفق 8.20 % أكثر مما تكسبه من خلال مصادر الإيرادات المختلفة، مما يؤدي إلى عجز في الميزانية،،ويشكل العجز المالي في تحدي أمام الاستدامة المالية للموازنة العامة، حيث سيكون تنفيذ الإجراءات المالية الحكيمة وتعزيز التنويع الاقتصادي ضروريين لمعالجة العجز وضمان الاستقرار طويل الأجل للمالية العامة للبلاد.

- **العجز الأولي:** كما ذكرنا سابقاً يحسب مؤشر العجز الأولي على النحو التالي: (العجز الأساسي = إجمالي النفقات (باستثناء مدفوعات الفائدة) – إجمالي الإيرادات)، ويشير متوسط العجز الأولي للفترة المدروسة و الذي قدره 1% إلى أن إجمالي نفقات الجزائر ، باستثناء مدفوعات الفوائد على الديون، تجاوز إجمالي إيراداتها بنسبة واحد في المائة، وهذا يعني أن الحكومة تنفق أكثر بقليل مما تكسبه من مصادر غير متعلقة بالديون، و هذه النتيجة تؤكد صحة فرضية أن الدين العام هو السبب الرئيسي لعدم استدامة المالية العامة وأحد أهم العوامل المؤثرة على الاستقرار المالي، لذا تعد مراقبة مستويات الديون وإدارتها أمرًا ضروريًا لمنع العجز .

IV.نتائج الدراسة (التحليل والمناقشة)

1. النتائج:

يشير البحث إلى أن تقلبات أسعار النفط كان لها تأثير كبير على استدامة الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2021، وكشف تحليل البيانات المتعلقة بالإيرادات والنفقات العامة في الجزائر، وباعتبار اقتصادها يعتمد على النفط الظي شهد تقلبًا كبيرًا في أسعاره خلال هذه الفترة، حيث كان لهذه التقلبات آثار مباشرة على الصحة المالية للحكومة واستدامة الميزانية، وتتمثل النتائج الرئيسية في:

أ. ضعف الميزانية:

حددت الدراسة وجود علاقة قوية بين التقلبات في أسعار النفط والتغيرات في الإيرادات الحكومية، خلال فترة الدراسة، حيث شهدت الحكومة زيادة في الإيرادات من صادرات النفط، مما أدى إلى ارتفاع فوائض الميزانية. بالمقابل، عندما انخفضت أسعار النفط، واجهت الحكومة انخفاضًا في الإيرادات، مما أدى إلى عجز في الميزانية وزيادة الضغط المالي.

ب. عجز المالية العامة:

كشف الدراسة أن تراجع أسعار النفط كان مرتبطًا في كثير من الأحيان بتزايد العجز المالي، حيث لم يتم تعويض الانخفاض في عائدات النفط بشكل كامل من مصادر المداخيل الأخرى، حيث إن الاعتماد على الصادرات النفطية جعل الموازنة العامة عرضة لتقلبات السوق الخارجية.

ث. التنويع الاقتصادي:

في حين تم اتخاذ بعض الإجراءات لتنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط، إلا أن تأثير جهود التنويع لم يكن كافياً لحماية الميزانية بشكل كامل من صدمات أسعار النفط خلال فترة الدراسة، وتحتاج جهود الحكومة الجزائرية في التنويع الاقتصادي إلى مزيد من التعزيز لتعزيز استدامة الميزانية.

ج. استجابة السياسة:

أبرز البحث أن الحكومة الجزائرية نفذت سياسات مالية مختلفة لإدارة تأثير تقلبات أسعار النفط على الميزانية. وشملت هذه السياسات ترشيد الإنفاق العام، والانضباط المالي، وإنشاء صندوق ضبط الايرادات ومع ذلك، تباينت فعالية هذه السياسات، وهناك حاجة إلى مزيد من التقييم لتحسين تأثيرها.

بشكل عام، تشير النتائج إلى أن استدامة الميزانية العامة الجزائرية تتأثر بشدة بتحركات أسعار النفط، وتشكل الطبيعة المتقلبة لأسعار النفط تحديات للحكومة في الحفاظ على ميزانية مستقرة وتحقيق الاستدامة المالية على المدى الطويل، وتؤكد الدراسة على أهمية استمرار الجهود لتقليل الاعتماد على عائدات النفط واعتماد سياسات مالية قوية للتغلب على حالة عدم اليقين المرتبطة بتقلبات أسعار النفط.

2. متطلبات تحقيق الاستدامة المالية في الجزائر:

من المهم أن ندرك أن تنفيذ هذه الإصلاحات والسياسات قد يتطلب إرادة سياسية وحوكمة فعالة ودعمًا عامًا، علاوة على ذلك يعد التسلسل الدقيق للإصلاحات وتنسيقها أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق الاستدامة المالية مع تقليل الآثار السلبية على الاقتصاد والمجتمع، ومن هذه الإصلاحات نذكر:

أ. التنويع الاقتصادي:

هو عملية تنويع الدخل أي توسيع القاعدة الإنتاجية واستغلال الموارد وطاقات الإنتاج المحلية بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية، قادرة على توليد موارد متجددة، وبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي، وفي مراحل متتالية تنويع الصادرات.

حتى يتحقق التنويع الاقتصادي في الجزائر لابد من:

– تبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات التي تقوم على إنشاء المراكز الصناعية، دعم الابتكار ونقل التكنولوجيا تنمية الموارد البشرية وتعزيز الصادرات والصناعة.

– نجاح سياسة التصنيع لإحلال الواردات من أجل تنويع الاقتصاد الجزائري يقوم على تحسين مناخ الأعمال ودعم القدرة التنافسية للمؤسسات خاصة الصغيرة والمتوسطة الذي سيؤدي إلى تطوير القطاعات المستهدفة للتنويع ودعم الشركات الكبرى التي ستقود عملية التنويع الاقتصادي في الجزائر.

– التركيز على الصناعات التحويلية لضمان وتحقيق الاستقرار الخارجي، فلابد من خلق وتطوير مشاريع التصنيع الزراعي، وكذا إعادة بعث وتأهيل قطاع النسيج الذي تضرر كثيرا بفعل المنافسة غير العادلة مع المنتجات المستوردة.

– زيادة الرسوم الضريبية على أنشطة الاستيراد مع تقديم المساعدة المالية لدعم التصدير.

– التنويع الاقتصادي يتطلب خفض تكاليف الإنتاج عن طريق سياسة رشيدة للاقتصاد الكلي، والاستثمار العام الموجه بطريقة جيدة.

– تعزيز ديناميكية القطاع الخاص الذي يجب أن يكون جنبا إلى جنب مع القطاع العام لخلق اقتصاد أكثر تنوعا بمشاركة عدد كبير من القطاعات. (دنيا خنشول، 2022، الصفحات 200-222).

ب. الإصلاحات الضريبية:

بادرت الجزائر منذ بداية التسعينات بإصلاح ضريبي ضمن سياق الإصلاحات الاقتصادية الهادفة إلى تصحيح الاختلالات الهيكلية التي كان الاقتصاد الجزائري يعاني منها وضمن سياق مختلف التحولات العميقة التي عرفتها الساحة الدولية الإقليمية والمحلية، ويشكل مسعى الإصلاح خطوة مهمة نحو ترشيد ذلك النظام وعقلنة جباية المؤسسة حتى تستجيب لمتطلبات المحيط الجديد التي تنشط فيه.

ورغم التطور الذي شهده النظام الضريبي في مختلف الجوانب وما صاحبه من زيادة في المردودية المالية لمختلف الضرائب إلا أن النتائج المتحصل عليها لم تكن كافية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية المتمثلة في إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية مما يتطلب إجراءات فورية ومستدامة من شأنها دعم الطاقة الضريبية ورفع من كفاءة الإدارة الضريبية لتصبح أكثر قدرة على التكيف مع المتغيرات المتسارعة التي يعرفها الاقتصاد العالمي ، الإقليمي والمحلي خاصة في ظل عقد اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية مع الاتحاد الأوروبي والتي دخلت حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر 2005 ، و كذا العمل على الاستجابة لمتطلبات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة ، و للرفع من مردودية النظام الجبائي الجزائري في ظل هذه البيئة يجب العمل على تحديثه وفقا لما يلي :

– العمل على إجراء تغييرات جذرية لبعض الضرائب والرسوم حيث أن بعضها قديم ولم يعدل أو يحين، كما أن هناك قصور في إجراءات التبليغ والمتابعة والتحصيل.

– الحد من التهرب والغش الضريبي بتبسيط النظام الجبائي وتحديثه.

– ممارسة الإدارة الضريبية لصلاحياتها في تحصيل بعض الضرائب والرسوم المحلية.

– تطوير الكفاءة في الموارد البشرية وفي الأجهزة المالية العمومية.

– توفير الوسائل والإمكانيات الحديثة في التعاملات الجبائية.

لمعالجة القصور الجبائي وجب القيام بإصلاح تكون من خصائصه ما يلي:

– **العدالة:** وتتمثل في عدالة أفقية تقوم على نفس المعاملة بالنسبة للخاضعين للضريبة الذين لهم نفس المميزات، وفي عدالة عمودية التي تهدف إلى تخفيض عدم المساواة في المداخيل.

– **الفعالية:** والتي تقيس مدى تحقق الأهداف مقارنة مع النتائج المتحصل عليها.

– **الكفاءة:** وهذا بالقدرة على تحقيق الأهداف المتوخاة بأقل تكلفة وبنوعية جيدة وهي تقيس العلاقة بين النتائج المحصل عليها والوسائل المستعملة (د. بومدين حسين، د. بومدين محمد، و بن شعيب نصر الدين، الصفحات 153-177).

ت. تدابير مكافحة الفساد:

وهو مجموعة الانحرافات المالية المخالفة للقواعد والاحكام المالية التي تساهم في سير العمل الإداري والمالي.

تشهد الجزائر كغيرها من الدول ظاهرة الفساد الإداري والمالي وتعاني من اثارها الفتاكة، وهذا بالرغم من الجهود التي تبذلها إلا أنها شهدت عدة قضايا لها علاقة بالفساد منها فضائح اختلاس مليارات الدولارات من سنة 2000 تزامنا مع ارتفاع أسعار البترول، قضية مجمع الخليفة سنة 2003 إلى قضية الفساد في الأشغال العمومية قضية الطريق سيار شرق- غرب)... الخ، فالجزائر حسب النتائج التي أشارت إليها بعض التقارير السنوية لمنظمة الشفافية الدولية حول الفساد تصنف من الدول أكثر انتشارا للفساد والرشوة في العالم، والسبب يعود الى استفحال ظاهرة الفساد في الإدارة وتسيير الشأن العام، وعدم نجاعة الجهود المبذولة محليا وكذلك تحكم العديد من رجال الأعمال ورجال السلطة في مرافق الحياة الاقتصادية و لمحاربة هذه الظاهرة يجب:

– الاهتمام بتدوير وتطوير الكفاءات الإدارية من حين إلى آخر وتفعيل البرامج التكوينية التي تلعب دورها في توجيه الموظف وتحسين أدائه.

– ضرورة وجود بيئة قانونية واضحة وصارمة في مكافحة الفساد المالي والإداري، والتحديث المستمر للقوانين والتعليمات الصادرة.

– ضرورة الشفافية في العمل الإداري وتبسيط وتسريع إجراءات المعاملات الإدارية

– وضع إجراءات تأديبية خاصة بالمخالفات الفساد وعقوبات رادعة لها، مع ضرورة إلزام الفاسدين بإرجاع الأموال التي استولوا عليها ومصادرة أموالهم وأملاكهم.

– ضمان استقلالية القضاء وتحليه بالنزاهة والحياد عند الفصل في جرائم الفساد المالي والإداري.

– تعزيز الشفافية والمساءلة وإيجاد آليات فعالة للرقابة والمحاسبة الداخلية من خلال وحدات رقابية في كل مؤسسة.

– رفع كفاءة الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد سواء كانت أمنية مالية قضائية، أو إدارية وذلك بتدعيمها بعناصر بشرية ذات كفاءة وكذا بالوسائل المادية المناسبة.

– التوعية بمخاطر الفساد من خلال عقد اللقاءات التحسيسية والندوات والملتقيات (بوراس بودالية و قدودو جميلة، 2018).

ث. الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

بصورة عامة فإن الشراكة تعرف على أنها أحد أشكال التعاون بين القطاعيين العام والخاص يتم من خلالها وضع ترتيبات يستطيع بمقتضاها القطاع العام توفير السلع والخدمات العامة والاجتماعية من خلال السماح للقطاع الخاص بتقديمها بدلا من أن يقدمها القطاع العام بنفسه أي بصورة مباشرة.

ويمكن القول أن موضوع الشراكة في الجزائر مازال في المراحل الأولى لوضع مبادئ وقواعد ونظم موحدة تحكم وتنظم إشكال الشراكات المتنوعة بين القطاعين العام والخاص بحيث تشمل كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنه يمكن القول بصورة عامة أن عقود الشراكة ترتكز على قناعة بأن مشاركة الاستثمار الخاص في تمويل وإقامة مشروعات البنية التحتية بكافة أنواعها بما يحقق كفاءة أكبر وتكلفة أقل وينهض بالتنمية الاجتماعية والمشروعات الوطنية بما يساعد في النهاية على رفع مستوى المعيشة وتخفيف العبء على الموازنة العامة.، وهناك أليات تساهم في إنجاح عملية الشراكة مع القطاع الخاص، وهي كما يلي:

– ضرورة وجود هذا النوع من الشراكات حيث تهدف مشاريع الشراكة بين القطاع العام والخاص إلى إنشاء البنية التحتية العامة وإعادة تأهيلها وتشغيلها وصيانتها.

– تشجيع القطاع الخاص للدخول في مشاريع الشراكة الاستثمارية مع الجهات الحكومية وإيجاد التمويل اللازم لدعم مشاريع الجهة الحكومية.

– وضع الخطوط العريضة والأهداف التنموية المرجوة من عملية الشراكة ليس فقط على المستوى الاقتصادي أو تحسين أداء الخدمات العامة، ولكن من حيث مردود ذلك على التنمية الحضرية وعلاقة تلك الشراكة بتحسين الظروف العمرانية الملائمة للسكان.

– حصر التجارب الناجحة التي خاضتها الدول الأخرى عند الشراكة مع القطاع الخاص، وتقييمها والاستفادة من إيجابيتها وتفادي السلبيات الناجمة عنها.

– توفير منظومة رقابية مكونة من بعض الأجهزة الحكومية والشعبية تضمن الالتزام بالاتفاقات ومن جهة أخرى تضمن وصول الخدمة للمواطنين بالمستوى والسعر المطلوبين.

– يجب الاهتمام بتدريب الجهات الحكومية المعنية بالشراكة على نحو يضمن إعداد الدراسات اللازمة بشكل فعال وفى أسرع وقت بما يضمن نجاح المفاوضات بين الدولة والقطاع الخاص.

– يجب فهم طبيعة الشراكة وتحليلها من خلال التحديد والتحليل الدقيق لمصالح وتوجهات كافة الأطراف المعنية وطريقة تعبيرها عن هذه المصالح وخاصة فيما يتعلق بالدولة (بن موفق زروق و أ.د. قادري محمد الطاهر، 2018، الصفحات 115-132).

ج. الشفافية والمساءلة المالية:

تعرف على انها العلانية والتصريح الواضح للبيانات والاليات والواردات والصادرات والتصرفات الحكومية والإدارية من خلال وسائل الاعلام والوسائل الرقابية الأخرى مما يتيح للمجتمع المدني والاعلام والقضاء والموطنين كافة معرفة مجريات الاعمال الإدارية والحكومة ولتحقيق شفافية الموازنة العامة هناك عدة سبل نذكر منها:

- **عصرنة الميزانية:** في ظل التحول الاقتصادي وتوجه الجزائر نحو إقتصاد السوق إستلزم الأمر عليها مواكبة التحول وعصرنة الموازنة العام وذلك نتيجة للمساوئ التي كانت تعتري النظام السابق في إطار ضعف نظام المعلومات في إدارة المال العام الذي يقوم على المحدودية في إستخدام تكنولوجيات الحديثة للإعلام الإلي، فوجود نظام للمعلومات يكرس مبدأ الشفافية المالية العامة حيث يسمح بمعرفة نسبة تنفيذ الميزانيات وبشكل دقيق كل فترة زمنية كما أن هيمنة ثقافة التعتيم ونقص الشفافية من جانب مسؤولي الدولة هي الواقع الطاغي على الموازنة لذا إستوجب إصلاحات عميقة من أجل تحقيق الشفافية في الموازنة العامة.

- **تحسين تدفق المعلومات:** يقوم برنامج الإصلاح الموازني على تجسيد نظام معلوماتي يعرف بالنظام المتكامل لتسيير الميزانية الذي يسمح بتحميل المعلومات في أي لحظة من عدة جهات نحو شبكة مركزية ويساعد في نقل المعلومات وتوفير الشبكة المعلوماتية عبر ربط مختلف الوحدات الحكومية بنظام ممركز ومحسوب للمحاسبة العامة.

- **الإتجاه نحو الرقمنة والحكومة الإلكترونية:** تعتبر من أهم الأليات التي تسهل عملية حصول المواطنين على المعلومات في وقت وجيز فوجود شبكة معلومات في كافة الدوائر والمؤسسات تساهم في تسهيل تدفق المعلومات لذا من الضروري نشر مختلف الوثائق المتعلقة بالميزانية العامة على المواقع الإلكترونية لمؤسسة العمومية المعنية بهدف تسهيل حصول المواطنين عليها

- **تبني المعايير الدولية للمحاسبة العمومية:** ولما كانت المحاسبة العمومية إحدى الأدوات التي تستخدمها الدولة من أجل الحفاظ على المال العام وتحقيق شفافية المالية العامة، فتبني معايير المحاسبة من شأنه جعل نظام المحاسبة يتميز بالمرونة لإستجابة للتغيرات والمستجدات المحاسبية الدولية.

- **تحسين دور أجهزة الرقابة:** لابد من تفعيل دور أجهزة الرقابة العليا للدولة من أجل الإرتقاء بالشفافية وحتى تصل إلى هذه الدرجة لابد من الأخذ في ممارساتها بمبادئ ومعايير الرقابة بحيث حينما تكون بصدد قيامها بمهامها يجب أن تكون في إطار قانوني يتيح المساءلة والشفافية، الأخذ بمبدأ الإفصاح عن تفويضها القانوني ومسؤولياتها وإستراجياتها للعموم، وعليها أن تبني معايير وعمليات ومنهجيات للرقابة تتسم بالموضوعية والشفافية.

بالإضافة إلى ما سبق ضرورة توفير أليات عامة لتعزيز الشفافية من خلال الأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات، وتطبيق سيادة القانون، توفير الديمقراطية في المجتمع، وقيامة شراكة حقيقية بين المواطن والحكومة (بوبكر أمال، 2021، الصفحات 75-86).

ح. كفاءة الاستثمار العام:

يقصد بالاستثمار العام ما تنفقه الدولة على شراء سلع استثمارية تلزم لإقامة المشروعات العامة وتستهدف زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع كما يعرف أيضا بأنه يمثل كافة أوجه الإنفاق التي تستهدف زيادة الطاقة الإنتاجية للدولة أو تحسين مستوى المعيشة للمواطنين.

افتقدت المشروعات العامة في الجزائر إلى رؤية واضحة مسبقة، كما أن وجودها لا يعبر في الكثير من الأحيان عن سياسة تنموية محددة أو إستراتيجية تنموية وطنية واضحة المعالم،ولتحقيق الأهداف المرجوة من هذه المشروعات ينبغي:

– التركيز الزيادة في الاستثمارات العامة تركيزا حصريا على المشاريع مرتفعة العائد التي تكتسب أهمية قصوى في القطاعات الاقتصادية التي تعاني من اختناقات واضحة.

– مراعاة أوجه التكامل بين الإنفاق على البنية التحتية وعلى غير البنية التحتية عند زيادة الاستثمارات العامة أو تغير أولويات الإنفاق.

– إن الاستثمارات والمشاريع المتعلقة بالبنية الأساسية قد لا تحقق بالضرورة عائدا أعلى من الاستثمار في القطاع الاجتماعي أو النفقات الجارية، لذلك يجب مراعاة بعض المفاضلات بين الإنفاق العام على مشاريع البنية الأساسية وأشكال الإنفاق الأخرى (صحة، تعليم.....الخ).

– ضرورة وضع إستراتيجية للقطاع الصناعي وضمان معدل نموه، وتحقيق التناسق والترابط والتشابك بينه وبين القطاعات الأخرى بما يضمن الاستغلال الأفضل للموارد المحلية، وبما يساهم في زيادة دور الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي.

- العمل على اختيار بعض القطاعات والصناعات كصناعات قائدة ومحورية مع التأكيد على ضرورة خلق الترابط العضوي التناسق بين المشروعات في ذات القطاع والقطاعات الأخرى (صوفان العيد و بوركوة عبد المالك، الصفحات 51-61).

خ. ترشيد الدعم:

يعرف الدعم على أنه أي مساعدة من الحكومة، نقدية او عينية، للمنتجين من القطاع الخاص او المستهلكين لا تتلقى الحكومة أي تعويض مقابله، كما يعبر الدعم عن أي تدابير تبقي الأسعار بالنسبة للمستهلكين اقل من مستوى السوق او تبقي الأسعار بالنسبة للمنتجين فوق مستوى السوق او تخفض التكاليف بالنسبة للمستهلكين وللمنتجين من خلال منح دعم مباشر او غير مباشر.

تعتبر الجزائر من البلدان التي سارت في خطى الدعم الحكومي الشمولي، اذ تخصص مبالغ مالية كبيرة لهذه السياسة، لكن ورغم هذه التكاليف الباهظة، فالدعم يستفيد منه أكثر ميسوري الحال ما دام للجميع دون استثناء او قيود، وهو ما أثر سلبا على استدامة المالية العامة للبلد، ولتدارك يجب القيام بما يلي:

– نظرا لطابع سياسة الدعم الشمولي واسع الانتشار لدى مختلف فئات المجتمع، وفي ظل انخفاض المستوى المعيشي للمجتمع الجزائري وانخفاض قيمة الدينار الجزائري وآثار جائحة كورونا (كوفيد -19)، فان سياسة اصلاح الدعم ينبغي

ان تتدرج في رفع الدعم، وتتجنب نهج الصدمة في الأسعار، كما ينصح بمواصلة رفع الدعم عن المواد الطاقوية وذلك حسب اولويتها بالنسبة للأسر الفقيرة، نظرا لحجمها وكلفتها بالنسبة لإجمالي الدعم.

– على الحكومة ان تتحول من نظام الدعم الشمولي الى نظام التحويل النقدي المستهدف لمستحقي الدعم فقط، على ان يتم تحديد معايير الاستحقاق مسبقا، بناءا على آليات واضحة.

– إعادة النظر في شبكات الحماية الاجتماعية، والتي صممت في ظل العشرية السوداء ولم تعد تستجيب للاحتياجات الاجتماعية الحالية، وجعلها أكثر كفاءة وفعالية واستدامة من اجل التخفيف من آثار رفع الدعم على الفقراء.

– لابد من حكومة توافقية قوية وشفافة، تشرك كل ممثلي المجتمع المدني، وأصحاب المصالح والخاسرين المحتملين من عملية اصلاح الدعم، في خطة الإصلاح مع شرح اهم الفوائد الإيجابية المترتبة على العملية في المدي المتوسط والطويل. – توعية عامة الشعب بالتكاليف المرتبطة بالدعم واهمية اصلاحه، خاصة الدعم الضمني الذي لا يظهر في الميزانية.

– من الاحسن اختيار الظروف الاقتصادية المثالية لمباشرة الإصلاح التدريجي (د. بن قيدة مروان و د. بوزكري الجيلالي، 2021، الصفحات 17-34).

د. الانضباط المالي:

يشترط مفهوم الانضباط المالي ألا يتجاوز إجمالي الإنفاق الكميات المقررة له في الموازنة العامة للدولة، أو أن يتجاوز العجز المالي نسبة محددة من الناتج المحلي الإجمالي، بحيث يكون الإنفاق المالي ضمن الإمكانيات والموارد المتاحة للدولة خلال فترة محددة، وبناء على ذلك يشير الانضباط المالي إلى ضبط النفقات العامة، وتشديد الرقابة عليها، وتقليل الهدر، وتجنب النفقات غير الضرورية، وزيادة كفاءة الإنتاج، ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية والبشرية المتاحة، لتنفيذ الخطط الاستراتيجية للدولة بفعالية وكفاءة والاستثمار في الموارد والقدرات المتاحة للدولة، وبالتالي تحقيق أهداف قصيرة وطويلة الأجل. (بوخابية سليم و قنوني حبيب، 2022، الصفحات 117-132).

V. الخلاصة:

يكشف تحليل تأثير تقلبات أسعار النفط على استدامة الميزانية العامة في الجزائر من 2000 إلى 2021 عن علاقة معقدة بين أسعار النفط والمالية العامة للبلاد، وتشير النتائج إلى أن تقلبات أسعار النفط كان لها بالفعل تأثير كبير على الميزانية خلال هذه الفترة، حيث أدى اعتماد الاقتصاد الجزائري الكبير على صادرات النفط كمصدر أساسي للإيرادات إلى خلق رابط ضعيف بين تقلب أسعار النفط والاستقرار المالي العام للبلاد.

لوحظ أن العلاقة بين أسعار النفط والموازنة العامة مترابطة إلى حد كبير، عندما كانت أسعار النفط مرتفعة، شهدت الحكومة الجزائرية فوائض في ميزانيتها بسبب زيادة عائدات النفط، على العكس من ذلك عندما انخفضت أسعار النفط، ظهر عجز في الميزانية، مما أدى إلى تحديات في استدامة البرامج والخدمات العامة المختلفة، أثرت التقلبات في أسعار النفط بشكل مباشر على قدرة الحكومة على توليد إيرادات كافية، وبالتالي التأثير على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية وتوقعات الجمهور.

أثرت التغيرات في أسعار النفط بشكل كبير على الأداء المالي العام للجزائر خلال الفترة المحددة، أدت فترات انخفاض أسعار النفط إلى انخفاض تدفقات الإيرادات، الأمر الذي أجبر بدوره الحكومة على اتخاذ تدابير تقشفية، وخفض الإنفاق العام، وفي بعض الأحيان حتى الانغماس في الاحتياطيات للحفاظ على ميزانية متوازنة، أدت هذه الديناميكية إلى تقييد قدرة الحكومة على تمويل مشاريع التنمية الأساسية والخدمات الاجتماعية ومبادرات البنية التحتية.

ورداً على الآثار السلبية لتقلبات أسعار النفط، اتخذت الحكومة الجزائرية عدة إجراءات للتخفيف من الضغوط على الميزانية العامة، واعترافا بالحاجة إلى تقليل اعتمادها على عائدات النفط، بدأت الحكومة جهود التنويع الاقتصادي، وتهدف هذه الإجراءات إلى تعزيز النمو في القطاعات غير النفطية مثل الزراعة والتصنيع والسياحة، في حين أظهرت جهود التنويع هذه بعض التقدم، فقد واجهت في كثير من الأحيان تحديات في التنفيذ، وظل الاقتصاد مرتبطًا بشدة بالنفط.

في الختام، كانت الفرضيات المطروحة مدعومة إلى حد كبير بالتحليل، حيث كان لتقلبات أسعار النفط أثر كبير بالفعل على استدامة الميزانية العامة في الجزائر من عام 2000 إلى عام 2021، ولذلك لاعتماد البلاد الكبير على عائدات النفط ما جعل ميزانيتها عرضة للتقلبات المتأصلة بسوق النفط، و قد ساعدت الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد وإصلاح السياسات المالية إلى حد ما ، لكنها لم تكن كافية لحماية الميزانية بشكل كامل من تداعيات تقلبات أسعار النفط، و للمضي قدمًا ، يكمن التحدي المستمر الذي تواجهه الحكومة الجزائرية في تحقيق توازن بين الاعتماد على عائدات النفط والسعي لتحقيق اقتصاد أكثر مرونة وتنوعًا لضمان الاستدامة طويلة الأجل موازنتها العامة.

VI.الهوامش والإحالات:

أ. المراجع العربية:

- بن موفق زروق، و أ.د. قادري محمد الطاهر. (2018). تفعيل إستراتيجية الشراكة بين القطاع العام والخاص كخيار لتحفيز التنويع الاقتصادي على ضوء بعض التجارب الدولية. *مجلة البديل الاقتصادي، 5*(1)، 115-132.
- بوبكر أمال. (2021). دور الشفافية في تحقيق الميزانية المفتوحة في الجزائر. *مجلة دفاتر السياسة والاقتصاد، 13*(3)، 75-86.
- بوخابية سليم، و قنوني حبيب. (2022). تأثير الانضباط المالي على السياستين النقدية والمالية (دراسة حالة الجزائر من 1990-2019). *مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، 6*(2)، 117-132.
- بوراس بودالية، و قدودو جميلة. (2018). واقع الفساد الإداري والمالي في الجزائر. *مجلة المشكاة في الاقتصاد التنمية والقانون، 4*(7).
- تامر علي النويران. (2021). تحليل استدامة الدين العام في الأردن للفترة (2020/2000). *اقتصاديات شمال افريقيا، 17*، 181-196.
- حسين مصطفى حسين. (1995). *المالية العامة* (المجلد 7). الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية.
- د. بن قيدة مروان، و د. بوزكري الجيلالي. (2021). اصلاح الدعم الحكومي في الجزائر بين مقتضيات الفعالية الاقتصادية ومتطلبات الوضع الاجتماعي. *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 17*(26)، 17-34.
- د. بومدين حسين، د. بومدين محمد، و بن شعيب نصر الدين. (بلا تاريخ). تقييم فعالية النظام الضريبي في الجزائر. *مجلة الابتكار والتسويق، 2*، 153-177.
- دنيا خنشول. (2022). التنويع الاقتصادي في الجزائر: الواقع وإمكانية التحقيق. *مجلة دراسات اقتصادية، 7*(1)، 200-222.
- ريمة بيطام. (2015). *أسعار النفط الخام وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة دراسة حالة الجزائر 2000-2014*. بسكرة: رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة.
- زهير بن عادس، و نريمان عرقوب. (2018). الاستدامة المالية ومتطلبات ترسيخها في الجزائر. *Les Cahiers du Cread، 34*، 11.
- شيبي، عبد الرحيم؛. (2013). *الأثار الكلية للسياسة المالية و القدرة على استدامة تحمل العجز الموازني و الدين العام: حالة الجزائر*. تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية و التسيير حامعة تلمسان.
- صوفان العيد، و بوركوة عبد المالك. (بلا تاريخ). تقييم الاستثمارات العامة في الجزائر ودورها في تحقيق ظاهرة تكامل الإنتاج خلال الفترة 2000-2014. *مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، 1*، 51-61.
- عصماني مختار، و أوكبل الحاج. (2018). مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة (2016/1990). *مجلة المعارف، 25*، 406.
- مهيدي حسينة. (2019). *دراسة أثار تقلبات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية في الجزائر دراسة تحليلية و قياسية 1970-2016*. مستغانم: جامعة عبد الحميد أبن باديس مستغانم.

ب.المراجع بالاجنبية:

- Ankie Scott-Joseph. (2006). *Debt Sustainability in Caribbean Countries: An Exploration of Alternative Methodologie.* SOCIAL AND ECONOMIC RESEARCH UNIT ECONOMIC DEPARTMENT, CARIBBEAN DEVELOPMENT BANK.
- David W. wilcox. (1989). The Sustainability of Government Deficits: Implications of the Present-Value Borrowing Constrain. *Money, Credit and Banking, 21*(3), 291-206.
- European Comission. (2012). *Fiscal Sustainability Report.*
- Evsey d. Domar. (1944). the burden of the debt and the national income,. *The American Economic, 34*(4), 798-799.
- IMF. (2002). *Assessing Sustainability.* Prepared by the Policy Development and Review Department.
- Kenan Aslanli. (2015). Fiscal sustainability and the State Oil Fund in Azerbaijan. *Eurasian Studies 6, Hanyang University*, 115.
- Nzaramba liliane. (2015). *measuring fiscal sustainabilty of African Econmics.* South AFRICA: master thesis(not published,Uiversity of the Witwatersrand.
- Willem H. Buiter and others. (1985). A guide to public sector debt and deficits. *Economic Policy, 1*, 15.